تحليل النمط المُفترض في مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان

أ .م.د . أحمد عدنان كاظم (*)
ahmedkadhim1972@gmail.com

الملخص

يتحدد النمط المُفترض في مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في كونه لا يشهد أي حرمان للقومية الكردية من ممارسة حقوقها وحرياتها الأساسية التي نصّ عليها الدستور وما سواها من ضمانات ، فضلا عن عدم وجود أي إضرار في حقوق وحريات الشعب الكردي العامة . بمعنى إنه لا يمكننا توصيف المشهد العام في العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ضمن مؤشرات التوجه نحو الصراع المسلح (سيما بعد إجراء الاستفتاء على تقرير المصير الذي حصل على موافقة ٩٢ % في الخامس والعشرين من أيلول عام ٢٠١٧) ، إذ يمكن توصيفه إنه يجري ضمن حدود الأزمة التي يمكن أن تعالج بالوسائل السلمية كافة مع استثمار جذور العلاقات التاريخية التي تعود لعقود طوال من تاريخهم السياسي ؛لاسيما وإن نمط الدولة الراهن استند إلى شكل الحكم الاتحادي الفيدرالي الضامن لوحدة أرضه وعناصره ومكوناته الأساسية في ظل التحديات الراهنة التي تعصف بالدولة الديمقراطية العراقية المعاصرة منذ عام ٢٠٠٣ (ظاهرة الإرهاب الدولي وظهور التنظيمات المتشددة المسلحة) .

(*)علوم سياسية / جامعة بغداد.

أما طبيعة التعاطي مع الإشكاليات والتحديات الكبرى التي تنتاب مستقبل العلاقة بين المركز والإقليم فيكمن في كيفية التصدي لمخاطر المرحلة الجديدة المعبأة بالأزمات المتوالية سيما منذ تداعيات سقوط محافظة الموصل في التاسع والعاشر من حزيران عام ٢٠١٤ ؟ فضلا عن العمل من أجل الخروج من المعضلة الأمنية وتثبيت الاستقرار المجتمعي بإنجازات سياسية تجري من خلال المفاوضات المستمرة لحل المشكلات العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في كردستان ، مع استثمار تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة " عادل عبد المهدي " بالتعاون مع جميع شركاء العملية السياسية الديمقراطية . لا سيما وإن الرئيس العراقي الجديد " برهم صالح " قد بدأ بالفعل بالعمل مع شركاء الوطن من أجل ترسيخ مبادئ الحفاظ على حقوق جميع مكونات الشعب العراقي ومنها حقوق القومية الكردية ،لتكون الأساس في إعادة شكل العلاقات البينية إلى وضعها الطبيعي كما كان في مرحلة ما قبل إجراء الاستفتاء على تقرير المصير (مع ترتيب الأوضاع في محافظة كركوك وفقا للدستور والقوانين النافذة) ، ناهيك عن استكمال متطلبات إعادة السلم والأمن في جميع المناطق المحررة من التنظيمات الإرهابية المسلحة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي مع الشروع في إعادة اعمارها بشكل سريع وبمساعدة المجتمع الدولي بأكمله.

ومن ناحية أخرى تبقى اشكاليات العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان مرهونة في كيفية ضمان مقومات الوحدة الوطنية المشتركة في عموم العراق سيما في مجال حل مشكلة المناطق المتنازع عليها بين الجانبين حصرا؟ إذ تتحدد احتمالات مستقبل العلاقة بينهما وفقا لطبيعة التفاهمات السياسية الجديدة التي ستجري في المستقبل القريب سيما بعد تشكيل الحكومة الجديدة برئاسة "عادل عبد المهدي" التي نالت الثقة من البرلمان العراقي في الخامس والعشرين من تشرين الأول عام ٢٠١٨، فضلا عن تزايد الرغبة لكلا الطرفين في التوصل إلى حلول ناجزة للمشكلات العالقة بشأن القضايا الخلافية الراهنة ، في ظل استثمار مقومات عوامل النجاح في هذا المسعى وبحسب ضرورات العمل السياسي الراهنة (استثمار الاتفاقات السابقة التي جرت بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بشأن إدارة المناطق

المتنازع أو المُختلف عليها إن صحّ التعبير) . ومن ثم العمل بشكل حثيث من أجل الخروج من مأزق الحلول الآنية التي كانت تفترض إدارة هذه المناطق وفقا لمبدأ الإدارة المشروطة مع المركز التي سمحت للإقليم في إدارتها والتحكم بها ، مع بقاء تحمل الحكومة المركزية تكلفة الأعباء المالية حيالها وفقا لميزانية الدولة العامة المُخصصة للإقليم .

Abstract

The assumed pattern in the future of the relationship between Federal government and Kurdistan region had specified as a comprehensive rights that included without any deprivation for Kurdish national movement , especially the reality of the crisis between the central unit and local unit had been envisaged according to the political compromise which prevailed inside the democracy's process in Iraq post 2003 . But the real crisis had begun when the Kurdistan region procured the self – determination referendum on 25th of September 2017 in order to declare the Kurdish state later , So the whole parties in such of both the international and regional scenes had refused the procedures of the formation the new state according to the national affiliations of the Kurdish nationalism owing to the extension that on all lines of problems near the borders of Iraq's regional neighbors.

However , the nature of processing the relationship between Federal government and Kurdistan region was depending on the continuous crises , especially over the energy sector and the disputing areas according to the constitutional article (140) of Iraqi permanent constitution in which did not apply yet .

Furthermore , we need a vital role within the political process after the legislative election which hold on 12th of May 2018 , specifically after coming the new leadership on the level of legislative and executive powers alike , in order to complete all the requirements of achieving political and social security and re – building the peace in the whole region .

Finally , the future of the relationship between Iraqi government and Kurdistan region will depend on the nature of mutual understandings to conclude a comprehensive political settlement, for preserving the national unity and to make a real stability in the

political life according to the constitutional clauses ; which provided all the guarantees for the human rights and public rights as soon as possible to fulfillment the protection for Iraqi peoples alike .

المقدمة :

جرى رسم حدود أغلب الدول العربية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى على أنقاض انهيار الإمبراطورية العثمانية آنذاك ، لتستكمل في مرحلة لاحقة وفقا لمقتضيات مصالح الدول العظمى حصرا، ولكن الواقع الجيو – استراتيجي الراهن يشهد إشكاليات وتحديات عدة بدأت تؤثر في مستقبل استقرار المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، ناهيك عن تأثير تداعيات الحرب الكونية على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية منذ أحداث الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١ ؛ لتبدأ مساعي الدول العظمى نفسها نحو ترتيب أوضاع المنطقة عموما ، من أجل صيرورة ملامح جديدة لخريطة الشرق الأوسط الكبير ، ليكون هذا الواقع مختلفا إلى حد كبير ومُغاير مع حقائق ومعطيات الجغرافية السياسية التي عرفت بها المنطقة منذ عهود طوال . فضلاً عن الأوضاع غير المستقرة والحروب المحتدمة في سوريا وليبيا واليمن وما سواها من الدول كجزء من نتاج ما يُعرف ب (أحداث الربيع العربي) التي بدأت منذ عام ٢٠١١ ، في ظل تصاعد المد القومي للكيانات التي تروم تحقيق بعض المكاسب السياسية أسوة بغيرها من الأقاليم في بعض دول العالم ،فعلى سبيل المثال رغبة الأكراد في سوريا تحقيق طموحاتهم في الحكم الذاتي كمرحلة أولى نحو تثبيت الحقوق القومية الكردية (وجود حزب الاتحاد الديمقراطي السوري المرتبط بحزب العمال الكردستاني الذي يخوض حربا مع تركيا تعود إلى عام ١٩٨٤ من أجل تحقيق مطالبهم في الاستقلال عن تركيا) ، والشيء نفسه بالنسبة لأكراد ايران مع فارق المقارنة مع أكراد العراق الذين تمكنوا من الحصول على الكثير من حقوقهم لا سيما بعد التحولات السياسية التي حدثت في العراق منذ عام ٢٠٠٣ .

على الرغم من أن تعرّض إقليم كردستان للاضطهاد والظلم في ظل مرحلة الحكم الشمولي ١٩٦٨ – ٢٠٠٣ (بسبب وقوع مجزرتي مدينة حلبجة في السادس عشر من آذار عام

١٩٨٨ والأنفال خلال العامين ١٩٨٧ – ١٩٨٨ ، والتي عدّتها المنظمات الدولية والإقليمية كافة بأنها جرائم إبادة جماعية ضد الشعب الكردي ، لتصنّف وفقا لقواعد القانون الدولي العام بجرائم الحرب) ، لكن لم تحدث مثل هكذا انتهاكات لحقوق الإنسان الكردي في مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي في العراق عام ٢٠٠٣ . لا سيما وإن الأكراد باتوا شركاء حقيقيين في الوطن ، أما مشكلة المطالبة بالانفصال وإجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير كما حدث في الخامس والعشرين من أيلول عام ٢٠١٧ فكانت ترمي بالمستقبل القريب في إجراءات التفاوض من أجل الاستقلال عن الحكومة الاتحادية لاحقا ، فنجدها قد حدثت في ظروف انعدام التوافق بين إرادة الأكراد ورؤية الدولة المركزية لهذه الإجراءات في ظل أجواء انعدام الاستقرار الأمني والسياسي ، وانشغال الحكومة الاتحادية بمواجهة خطر التنظيمات الإرهابية المسلحة منذ منتصف عام ٢٠١٤ على وجه التحديد . لنكون أمام مشكلة سياسية ناجمة عن توتر في العلاقات ما بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان حول كيفية ترتيب أولويات العلاقات المشتركة وفقا للدستور والقوانين النافذة (مشكلة كركوك والمناطق المتنازع أو المُختلف عليها إن صحّ التعبير) ، لينتهي الأمر برجحان كفة معادلة الميزان لصالح الدولة المركزية ؛ طالما إن شكل الحكم المتبع فيها نظاماً اتحادياً (فيدرالي) ، الذي تكون فيه جميع وحداته الفرعية منتظمة في إطار دستوري موحد ضامن لوحدته تارة ، وتتقاسم فيه السلطات بشكل دستوري وقانوني منتظم أيضا يضمن فيه توزيع حدود السلطات بين المركز والأطراف (الإقليم والمحافظات غير المُنتظِمة في إقليم) على حد سواء حاضرا ومستقبلا تارة أخرى .

أهمية البحث :

تكمُّن أهمية البحث في التطورات التاريخية السياسية التي مرّت بها طبيعة العلاقات فيما بين الحكومة المركزية و إقليم كردستان، والتي أخذت انماطا مختلفة في تحديد شكل العلاقة بينهما والتي تعود إلى بدايات تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، لا سيما وإن الحركة القومية الكردية كانت تروم تحقيق حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما سواها

كونها الشريك الأساس في بناء الدولة الحديثة منذ ذلك الحين حتى وقتنا هذا ؛ في ظل استمرار الاختلافات والخلافات في الرؤى والمواقف حيال الأزمات التي تحصل بين الحين والآخر بشأن النمط المُفترض اتباعه في ادارة العلاقات بين الطرفين .

إشكالية البحث :

تكمُّن إشكالية البحث في مضي أكثر من ثلاث عقود من نظام الحكم الشمولي – التسلطي الذي ألحق الضرر الكبير بمنظومة الحقوق الإنسانية للشعب العراقي عامة وبالأكراد كقومية خاصة ، لتكون سياسة هذا النظام بعيدة عن المعايير الحقيقية لممارسة سلطة القانون والعدل حيال مكوناته وانتماءاته المجتمعية الفرعية الأساسية من جرّاء اتباع هذا النمط من الحكم خلال المرحلة التي سبقت عام ٢٠٠٣ ، على الرغم من كون الأكراد شريكاً مهماً في بناء الدولة العراقية الراهنة في مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي . لتبقى الفرص مُتاحة في كيفية صيرورة علاقات مُثلى تستند إلى الدستور والقوانين النافذة التي تنظم آفاق العلاقات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان ، من أجل طي صفحة التوتر وانعدام الثقة التي انتابت العلاقة بين الجانبين وصولاً إلى مرحلة إجراء الاستفتاء على تقرير المصير في الخامس والعشرين من أيلول عام ٢٠١٧، تمهيدا للتفاوض مع الحكومة الاتحادية حول استقلال الإقليم عن العراق لاحقا . لاسيما وإن دول الجوار الإقليمي للعراق ترفض أي توجه نحو تقرير المصير وإعلان الاستقلال كونه يُضر بأمن واستقرار الدول التي تشهد تنوعاً في مجتمعاتها ، مما يجعل الفرص مُتاحة أمام إقليم كردستان والتي تكُّمن في أفضل أشكالها التوجه نحو التعاون مع الحكومة الاتحادية في المركز حاضرا ومستقبلا لتجاوز الإشكاليات السياسية التي فرضها الواقع التاريخي المُعاصر .

فرضية البحث :

استندت فرضية البحث إلى ما يمكن تحليله في الوضع الراهن للنمط المُفترض للعلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في كونه لا يشهد أي حرمان للقومية الكردية من ممارسة حقوقها وحرياتها الأساسية التي نصّ عليها الدستور وما سواها من ضمانات ، فضلا

عن عدم وجود أي إضرار في حقوق وحريات الشعب الكردي العامة . بمعنى إنه لا يمكننا توصيف المشهد العام في العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم ضمن مؤشرات التوجه نحو الصراع المسلح ، وإنما يمكن توصيفه بأنه نمط من العلاقات يجري ضمن حدود الأزمة التي يمكن أن تدار وتعالج بالوسائل السلمية المتاحة كافة .

هيكلية البحث :

ينقسم البحث إلى مقدمة وخاتمة بالاستنتاجات وثلاث مباحث ، بحث الأول في الواقع السياسي التاريخي في شكل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان ، أما المبحث الثاني فقد بحث في تحليل طبيعة نمط العلاقة المُفترض في مرحلة ما بعد الاستفتاء . أما المبحث الثالث فقد بحث في تحليل مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان في ظل التحديات والمتغيرات التي يمر بها العراق تحديداً وتمر بها دول منطقة الشرق الأوسط عموماً.

المبحث الأول : الواقع السياسي التاريخي في شكل العلاقة بين المركز والإقليم :

إن الواقع السياسي التاريخي لشكل العلاقة بين الدولة المركزية مع شركاء الوطن الأكراد لم يكن بعيدا عن طموحات الحركة القومية الكردية في إعلان دولتهم (حلم الأكراد بالدولة) عندما تقدمت خطوات نحو الأمام سيما عندما عقدت معاهدة سيفر عام ١٩٢٠*، بسبب تضمينها إنشاء حكم ذاتي في كردستان على أمل أن يتطور تدريجيا نحو إعلان الاستقلال الكامل في مرحلة لاحقة ، إلا إن هذه المعاهدة سرعان ما خيّبت الآمال عندما استبدلت بمعاهدة لوزان عام ١٩٢٣ التي وضعت التقسيمات التي نراها حتى يومنا هذا، من دون أن تتضمن المعاهدة السابقة أي أجزاء من كردستان إيران في أن تكون ضمن معادلة الترتيبات الشاملة لها ؛ مع اهمال مطالب الأكراد بحلم الدولة آنذاك ليجري تقسيم المنطقة الكردية بين العراق وتركيا وفقا لمعطيات الحدود الجغرافية الفاصلة بينهما (١) .

وفي غضون تلك التطورات السياسية تبلورت بشكل كبير أول حركة كردية للمطالبة بالانفصال ألا وهي حركة (محمود الحفيد) عام ١٩٢١، لتليها حركة المعارضة المسلحة التي قادها في ثلاثينيات القرن الماضي (الملا مصطفى البارزاني) ضد الحكومة العراقية لتستمر

الأوضاع لغاية عام ١٩٧٥ عندما جرى إنهاءها بمساعدة إقليمية في ظل توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران مع إيقاف الأخيرة لدعم الأكراد مما أضطرهم في نهاية الأمر إلى تحييد نشاطهم السياسي المُعارض آنذاك . أما مرحلة اندلا ع الحرب بين العراق وايران (١٩٨٠–١٩٨٨) فقد أفضت إلى وضع قيوداً كبيرة على الأكراد بسبب ظروف الحرب نفسها ، فضلاً عن التعاون العراقي التركي الذي جرى وقتئذ بحسب الاتفاقية الأمنية المشتركة بينهما في عام ١٩٨٢[٢] .

المطلب الأول : طبيعة العلاقات في مرحلة الأزمات المتوالية :

إن مرحلة ما بعد غزو العراق للكويت واندلا ع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ قد أنتجت أوضاعاً تاريخية غير مسبوقة وأفرزت أيضاً واقعٌ سياسيٌ مُغاير بسبب دخول العراق تحت بند الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في حينها ، مع فرض مناطق الحظر الجوي على مناطق محددة في شمالي وجنوبي العراق، بيد أن التوتر في العلاقات بين بغداد وأربيل بات مستمرٌ لأسباب تعلقت بتداعيات ما بعد الحرب ، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات في ظل الفرص التي سنحت أمام الأحزاب الكردية ليكون لها الدور الملحوظ والمؤثر في معادلة الحكم والإدارة ، لا سيما عقب انشاء إدارة كردية في الإقليم وانشاء قوات عسكرية (البيشمركة) أيضاً ، فضلاً عن الحصول على المساعدات من الدول الغربية العظمى التي مكّنت الاقليم في أن يكون الأقرب إلى الاستقلال شبه الكامل عن بغداد وقتئذ. ولم تؤدِ المحادثات التي جرت بين الجبهة الكردستانية والحكومة المركزية في السادس والعشرين من تشرين الأول عام ١٩٩١ إلى معالجة المشكلات والأزمات الحاصلة في العلاقة بينهما ،مما دفع الحكومة العراقية آنذاك إلى سحب تواجدها من المؤسسات الإدارية في مدن الإقليم للمحافظات الشمالية الثلاث (السليمانية وأربيل ودهوك) في عام ١٩٩٥ (تداعيات العقوبات الأممية وأزمة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك)، لنكون أمام فراغ مؤسسي في تلك المنطقة، لذا باتت الأحزاب السياسية الكردية على المحك في مواجهة ظروف تلك الأزمة المؤسسية؛ لتمضي نحو تشكيل أول نظام برلماني كردي عبر الانتخابات

بهدف إدارة شؤون الإقليم بنفسها . أما في مرحلة ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فقد بات الأكراد في وضع الطرف الأقوى من المعادلة السياسية الداخلية على أقل تقدير وحتى خارجياً أيضا بسبب الدعم الدولي لهم، بسبب وجود مقومات الإدارة الكاملة عبر مؤسسات إقليم كردستان نفسها ، ناهيك عن دورهم في العملية السياسية الديمقراطية الجديدة بدءًا من صياغة قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام ٢٠٠٤، وتضمين المادة (٥٨) منه آليات حل مشكلة محافظة كركوك والمناطق المتنازِع عليها، وانتهاءً إلى المرحلة التي رحُلِّت فيها هذه الآليات إلى بنود الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ وبحسب المادة (١٤٠) منه[٣] .لاسيما وإن الأخيرة نصّت على إجراء التطبيع والاحصاء، ومن ثم الاستفتاء في محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها بين الاقليم والمركز لتحديد إرادة مواطنيها، لينتهي تطبيق المادة أعلاه في الحادي والثلاثين من كانون الأول للعام ٢٠٠٧. إلا إن التأخير في اجراء الاحصاء السكاني والاستفتاء وعدم الرغبة في تطبيق المادة الدستورية المُختلف عليها لأسباب سياسية لم يجرِ التوافق عليها حتى وقتنا هذا؛ قد أفضى إلى بقاء العلاقات بين الحكومة الاتحادية والإقليم متأرجحة بين الاستقرار من عدمه، ناهيك عن مقدار الثقة المتأرجحة بين المصداقية من عدمها أيضا؛ بسبب غياب الرؤية في معالجة المشكلات والأزمات الراهنة.

ولكن الواقع فرض وضعاً مغايراً سيما بعد تداعيات تمدد خطر تنظيم (داعش) الإرهابي والجماعات المسلحة المتشددة الأخرى في مناطق عدة من محافظات نينوى وكركوك وديالى وصلاح الدين والأنبار على أثر أحداث الموصل في العاشر من حزيران عام ٢٠١٤، والتي أنتجت إشكاليات عدة سيما في المناطق المتنازِع أو المختلف عليها إن صحّ التعبير. فقد تمكّنت قوات البيشمركة الكردية من السيطرة على تلك المناطق لتحل محل القوات الاتحادية العسكرية، ولكن اللافت للنظر هو إعلان وضع هذه المناطق كجزء من إقليم كردستان والتي عدّتها تطبيقا لواقع الحال وبحسب الظروف السياسية التي أعادت إنتاج حيثيات المادة (١٤٠). إذ سيطرت القوات الكردية على محافظة كركوك في حينها (والتي تضم الاكراد

والتركمان والعرب لا سيما وإن الأخيرين يتركزون كأغلبية في قضاء الحويجة والرشاد والرياض وداقوق)[٤]، فضلاً عن مناطق أخرى ما زالت تشكل تحدي سياسي وأمني آخر بسبب طبيعتها الديموغرافية المختلطة ، لا سيما في مرحلة ما بعد إعادة الانتشار وفرض سيطرة الحكومة الاتحادية على تلك المناطق وفي ظل الانتصارات الكبيرة المتحققة ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي منذ عام ٢٠١٦ ، وتأتي هذه الإجراءات ضمن أولويات ترتيب العلاقات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان والمحافظات غير المنتظمة في إقليم خلال المرحلة الراهنة .

المطلب الثاني : تطورات المرحلة الحرجة وصيرورة المواقف الكردية :

لقد كانت تطورات المرحلة الحرجة تنذر بمواقف متباينة والتي أخذت منحى النقد المتوالي للحكومة الاتحادية في المركز سيما منذ تطبيق اتفاقية الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١، فضلا عن اعتماد الحكومة التي ترأسها (نوري المالكي) وقتئذ سلسلة من الإجراءات العرضية في حينها والتي تمثلت في ايقاف صرف الميزانية المخصصة للإقليم ، بسبب تأخر الأخيرة في الإيفاء بتعهداتها والتزاماتها حيال الحكومة الاتحادية بقدر تعلق الأمر بالسياسة النفطية التي عُدّت انفرادية ومخالفة لمواد الدستور النافذ لعام ٢٠٠٥.فضلا عن تصاعد حدة النقد المتبادل بين طرفي الأزمة سيما بعد سقوط مدينة الموصل ومناطق أخرى في شمالي وغربي العراق تحت سيطرة تنظيم (داعش) الإرهابي في بدايات شهر حزيران عام ٢٠١٤ ، إذ أعلن "مسعود البارزاني" رئيس الإقليم في حينها (إن عراق ما قبل ذلك التاريخ قد انتهى وأن معارك لرسم الحدود بالدم قد بدأت)[٥].

وفي مرحلة ما بعد انتخابات الثلاثون من نيسان عام ٢٠١٤ جاءت حكومة (حيدر العبادي) لتبدأ مرحلة جديدة في مواجهة تحديات الأزمات الراهنة والعمل من أجل الخروج منها في ظل استمرار المفاوضات لحل المشكلات العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في كردستان ، ولكن أجواء التأزم بدت مستمرة سيما بعد تعثر تلك المفاوضات التي أخذت شكلاً مغايراً في ظل تصاعد حدة التوتر بين الجانبين . وفي غضون إنجاز مهمة عملية

تحرير الموصل باتت الأوضاع مختلفة تماما عندما استطاعت الحكومة الاتحادية في أن تفرض سيطرتها على المناطق المتنازع عليها بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان ، لا سيما وإن تلك المناطق كانت تقع في السابق ضمن ما يُعرَف بالحزام الأخضر الذي اعتمدت فيه منذ العام ٢٠٠٣ الترتيبات المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في عمل دوريات مشتركة (القوات الاتحادية العراقية والبيشمركة والقوات أميركية). لتبقى محافظة كركوك الغنية بالنفط ضمن سيطرت القوات الكردية في حينها ؛ ولكن المطالبة بضمها لإقليم كردستان بقيت إحدى أهم نقاط التوتر بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم بسبب اشكالية المادة (١٤٠) من الدستور النافذ ، ناهيك عن تطورات الأوضاع قرب حدودها الجغرافية ومراقبة تركيا وإيران لما يجري فيها عن كثب ، لتنهي ولو بشكل مؤقت مرحلة الجدل الحاصل حول كيفية ترتيب أولويات استعادة الأمن والاستقرار في تلك المناطق خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق المعاصر على أقل تقدير فرض السيادة الوطنية على جميع الأراضي العراقية[٦]؟

لذا فإن دول الجوار الإقليمي للعراق مازالت تتوجس خيفة من التطورات الحاصلة في مجال تطورات الحركة الكردية وتفاعلات الهوية القومية الفرعية الراغبة في استكمال متطلبات طموح إعلان الدولة ، والذي جاء نتيجة صراع الهويات المجتمعية الذي بدأت تغذيه الوقائع والأحداث التي حصلت بعد منتصف عام ٢٠١٤ في ظل مخاطر تمدد التنظيمات والجماعات الإرهابية المسلحة . أما مسألة التعاطي مع افكار الهوية القومية الكردية مقابل الهويات المجتمعية الأخرى في ظل وجود الأمة الكردية ؛ ولكن من دون وجود الدولة الخاصة بهم ، قد جعلهم غير مندمجين في أي من الدول المنتشرين بها . فضلاً عن انعدام شعورهم بهذا الاندماج نفسه جعل الحركات السياسية الكردية في كردستان نفسها تأخذ اشكالاً متباينة ومتعددة ، ليستمر التوجه الكردي في تأكيد سياسة الهوية القومية الكردية مع ازدياد الشعور القومي بالأمة الكردية سواء في الماضي أو في الحاضر وحتى في المستقبل القريب أيضاً[٧] .

ومن ناحية أخرى تبقى اشكاليات العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان مرهونة في كيفية ضمان مقومات الوحدة الوطنية المشتركة في عموم العراق سيما في مجال حل مشكلة كركوك ، كونها الأنموذج المُصغّر الذي انصهرت فيه جميع القوميات والانتماءات الاجتماعية الفرعية من حيث الجوهر والمضمون على حد سواء ، مع بقاء الاشكالية كامنة في رغبة الأكراد لضم مُحافظة كركوك إليهم وبشتى الوسائل والطرق القانونية والدستورية وما سواها التي تضمن لهم ادارتها وتسيير شؤونها خلال المرحلة الراهنة على أقل تقدير ، على الرغم من معارضة التركمان وخشيتهم من قضية تكريد كركوك مستقبلا ، ناهيك عن صراع الارادات السياسية المُحتدم بشأن تحديد هوية المدينة على وجه العموم (العرب والأكراد والتركمان والأشوريين وما سواها)[٨] .

أما فيما يتعلق بنص المادة (١٤٠) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ فلم ترد فيه كلمة استفتاء على سبيل تحديد وضع ومستقبل المحافظة بقصد الانضمام إلى إقليم كردستان والارتباط به كليا . إلا فيما يتعلق استكمال تنفيذ متطلبات المادة (٥٨) والفقرة (ج) منها الواردة في قانون إدارة للمرحلة الانتقالية (التطبيع – الإحصاء – الاستفتاء) في كركوك والمناطق الأخرى التي يوجد خلاف بشأن تحديد إرادة مواطنيها ، لا سيما وإن المدة المحددة لتطبيق المادة الدستورية أعلاه تنتهي في الحادي والثلاثين من كانون الأول عام ٢٠٠٧[٩] . ولكن لم تستكمل اجراءات تطبيقها حتى يومنا هذا بسبب استمرار الخلافات والاختلافات حول حسم اشكالية الانضمام والالحاق من الناحية الادارية ،كنتيجة من نتائج التفاهمات السياسية التي يفترض أن تحصل بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان وبحسب القواعد الدستورية النافذة .

المبحث الثاني : تحليل طبيعة نمط العلاقة المُفترض في مرحلة ما بعد الاستفتاء :

إن التحولات السياسية التي شهدها العراق الجديد منذ عام ٢٠٠٣ قد أفضت إلى تباينات في الأفكار والرؤى ، بسبب الاعتماد على مبدأ التوافقات السياسية كأسلوب وطريقة باتت بديلة عن المواد الدستورية المُراد إتباعها في معالجة الإشكاليات ، وبالنتيجة وجدنا إرادة

الأحزاب والكتل السياسية مرهونة بإرادة رؤسائها حصرا من أجل حسم بعض المشكلات؛ لينعكس ذلك على أداء عمل مؤسسات الدولة في الكثير من مفاصلها الحيوية[١٠]. فضلاً عن تناقض وانعدام تطابق هذه الأفكار والرؤى مع كيفية صيرورة الوسائل والإجراءات المناسبة في تعاطي الطبقة السياسية الحاكمة مع أزماتها الداخلية بالمجمل التي أوصلت العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان إلى أزمة الاستفتاء على حق تقرير المصير ، ناهيك عن محنة الحاضر المعبأ بالإشكاليات الأخرى المُضافة من جرّاء تأثير المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة التي أفرزت أزمات متوالية أخرى في الواقع السياسي والتي حددت أنماط عدة في طبيعة العلاقة بينهما (المركز والإقليم) ، والتي يُفترض العمل على معالجتها والخروج منها بأسرع وقت ممكن ومن دون التريث في حسمها طوال المُدة الماضية ، في الوقت الذي كان فيه إقليم كردستان يطالب بضم المناطق المحاذية له بوصفها مناطق كانت تابعة لمحافظات شمال العراق (السليمانية واربيل ودهوك) حصرا . ولكن الحكومات العراقية المتعاقبة قبل عام ٢٠٠٣ قد فرضت واقعاً مُعقّداً مرهوناً بطبيعة التغييرات التي فُرِضَت على الحدود الادارية للمحافظات تلك من خلال اقتطاع أجزاء منها واضافتها الى محافظات أخرى، ليعمم هذا المنهج على عموم محافظات العراق من دون استثناء ؛ لأسباب مختلفة اغلبها تعلقت بالتعديلات الإدارية المفروضة بالقوة ، فضلا عن استحداث وحدات إدارية محلية وأحياء وصفت في حينها بأنها عملية تغيير ديمغرافي وقومي متعمدة سيما المحافظات في شمالي العراق [١١].

المطلب الأول : الأزمات السياسية المتوالية داخل إقليم كردستان وخارجه :

إن الأزمات السياسية المتوالية بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية أوجدت الفرص المواتية أمام الإقليم للانتفاع منها ورفع سقف المطالب من أجل الاستقلال ، سيما وإن ظروف الأخير من الناحية الجيو – سياسية صعبة التحقيق بسبب الكلفة الباهظة من جرّاء الاستمرار في هذه السياسة بسبب الرفض الإقليمي والدولي لأي مسعى ترمي إليه كردستان للتوجه نحو إجراءات الاستقلال والانفصال عن الدولة العراقية الأم . فضلاً عن مسعى الطرف الكردي

الذي يروم تحقيق مكانة دولية من خلال الترويج للثقافة الكردية والتأكيد على قيم الشعب الكردي والإرث التاريخي للأكراد من جانب ، واستثمار فرص الحصول على مزيد من الامتيازات من الحكومة المركزية مع فتح المزيد من الأبواب في سبيل التفاوض والحوار مع دول الجوار الجغرافي للعراق بشأن القضايا محل الخلاف والاختلاف سيما الحدودية وما سواها من جانب أخر(١٢).

أما دوافع الاستفتاء من أجل تقرير المصير فقد جاءت بعد مرحلة حرجة من استعصاء الحل السياسي والدستوري لكثير من القضايا الخلافية (كركوك، المناطق المُتنازع عليها ، الطاقة، المنافذ الحدودية ... وما سواها) ، ومنها ما تعلق بالوضع السياسي الداخلي في إقليم كردستان وأزمة انتهاء مدة ولاية رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني في حينها ، فضلا عن معارضة حركة التغيير (كوران) لبقاء الأخير في منصبه سيما بعد أن جرى إبعاد رئيس البرلمان الكردستاني المنتمي لها. ولكن واقع الانقسام الداخلي بات متمركزا في حدود جغرافية الإقليم وبحسب نفوذ الحزبين الكبيرين المهيمنين على الحياة السياسية حيث نفوذ الحزب الديمقراطي الكردستاني في أربيل ودهوك ، بينما تتقاسم حركة التغيير والاتحاد الوطني الكردستاني (الذي تشظَّى لعدة أجنحة منذ مرض ومن ثم وفاة زعيمه التاريخي جلال طالباني) النفوذ في السليمانية في الوقت الذي يتمتع فيه الاتحاد الوطني بنفوذ تاريخي واسع في محافظة كركوك (١٣) .

من هنا يمكننا تحليل الظروف التي اوصلت إلى تبني الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة (مسعود البارزاني) لمشروع الاستفتاء وبدعم بعض القوى السياسية الكردية الأخرى التي تبنت عملية التجديد لشرعيته السياسية ، وتعبئة الدعم الشعبي وإضعاف خصومه الذين سيجدون من الصعب عليهم معارضة مطلب الاستقلال المرغوب شعبياً ، أما الاتحاد الوطني الكردستاني فوجدناه منقسما على نفسه إلى أجنحة عدة تأرجحت مواقفها ما بين التأييد لإجراءات الاستفتاء أو تأجيله خلال هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق السياسي المعاصر ، لتختلف نتيجة لذلك مواقف كل جناح أو طرف سياسي ما ، لا سيما الاندفاع والحماس

من جانب القيادي كوسرت رسول في الحزب ، ونجم الدين كريم محافظ كركوك السابق ، مع الأخذ بالحسبان تحفظ عائلة طالباني وجناح برهم صالح ايضا . بينما تبنَّت حركة التغيير (كوران) موقفاً أكثر صراحة في التشكيك بنوايا (مسعود البارزاني) من جرّاء المطالبة بالاستفتاء في هذا التوقيت ، فضلا عن رفضها تحويل حُلم الاستقلال الكردي إلى مشروع لتكريس السُلطة العائلية حاضرا ومستقبلا[١٤] .

لذا نجد إن تحليل نمط العلاقات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان قد أخذ أبعاداً مختلفة سيما في مرحلة ما بعد الاستفتاء على حق تقرير المصير الذي أجري في الخامس والعشرين من أيلول عام ٢٠١٧ ، وبقدر تعلق الأمر بالمعطيات السياسية الداخلية والاقليمية والدولية فان الاعتقاد السائد بات أمام احتمالين حول مستقبل المناطق المتنازع أو المختلف عليها، حتى مع اعلان الاقليم إجراء الاستفتاء نفسه ، فالاحتمال الأول يتمحور حول بقاء الوضع على ما هو عليه مع استمرار الجدل حول كيفية حسم أوضاع المناطق المُختلف عليها ، أما الاحتمال الثاني فيكمن في المُضي نحو صيرورة تفاهمات سياسية جديدة لتسوية المشكلات والأزمات السابقة واللاحقة في ظل استثمار فرص تشكيل الحكومة القادمة بعد إجراء انتخابات الثاني عشر من أيار عام ٢٠١٨ .

المطلب الثاني : تداعيات العلاقة في مرحلة ما بعد الاستفتاء :

إن إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير من أجل الشروع نحو استقلال إقليم كردستان عن الدولة العراقية كان وفقا لتحليل أغلب المحللين السياسيين يقع في التوقيت غير المناسب والخاطئ أيضا ، بسبب حالتي الفوضى والصراع السياسي الذي تعيشه العملية السياسية الديمقراطية الناشئة في العراق ، فضلا عن كون جميع القوى السياسية الكردية بما فيها التحالف الكردستاني يُعّدون من الشركاء الأساسين فيها ، ولديهم أدوار وانجازات ملحوظة منذ عام ٢٠٠٣ . ولكن انشغال العراق في مرحلة لاحقة بمعارك القضاء على التنظيمات الإرهابية المتطرفة والمسلحة (ومنها تنظيم داعش حالياً والقاعدة سابقاً) جعل محنة الحكومة

الاتحادية في المركز كبيرة سيما وإن استكمال مهمة تثبيت النصر واستكمال مقومات بناء السلام لم تنته بعد حتى وقتنا الراهن (١٥) .

وبدليل أن الكثير من دول العالم ومنها الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت تحذر من مخاطر عودة التنظيمات الإرهابية المسلحة من جديد ، ولكن باستراتيجيات عمل مختلفة كما هو الحاصل حاليا في بعض من هذه الدول . من هنا فأننا لم نجد لحد الأن مسوغاً يبرر السعي من أجل تقرير المصير وإعلان الاستقلال تحت أي ظرف أو سبب ، لأن الكثير من تلك الدول التي تُعّد من الحلفاء الاستراتيجيين لحكومة الاقليم مثل امريكا وفرنسا والمانيا وغيرها ، وجدناها اتخذت ردود أفعال رافضة وغير مرحبة بإجراءات الانفصال عن الدولة المركزية العراقية ، ناهيك عن رد الفعل الإقليمي لكل من تركيا وإيران الرافضتين وبشدة استفتاء تقرير المصير الذي حصل في الخامس والعشرين من أيلول عام ٢٠١٧ ، لاسيما وإن الإعلان عن تنظيمه كان مقررا منذ عام ٢٠١٦ . على الرغم من إن مرحلة ما بعد الاستفتاء قد افضت إلى نتائج مغايرة بعد إعادة فرض سلطات الحكومة الاتحادية سيطرتها على إدارة محافظة كركوك في الخامس عشر من تشرين الأول عام ٢٠١٧ عندما انسحبت قوات بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني المعروفة – بقوات وحدات ٧٠ – من مواقعها في كركوك عقب تنظيم إجراءات الانسحاب مع بافل طالباني (النجل الأكبر للرئيس العراقي السابق الراحل مام جلال الطالباني) و لاهور شيخ جنكي (نجل شقيق الرئيس العراقي الراحل أيضا والمسؤول عن قوات مكافحة الإرهاب التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني) ، من هنا سعت الحكومة الاتحادية إلى استثمار فرص التفاهمات الأخيرة من أجل ترتيب أولويات العلاقة بين الجانبين على أساس الحوار مع جميع الأطراف والعمل على الخروج من الأزمة الراهنة وفقا لبنود الدستور الدائم . إذ دعا رئيس الوزراء السابق (حيدر العبادي) إلى البدء في حوار حقيقي يجري ضمن سقف بنود الدستور بُغية تسوية الخلافات ومعالجة الأزمة الراهنة ، في ظل رفض حركة التغيير (كوران) والجماعة الإسلامية في كردستان إجراء هذا الاستفتاء منذ البداية ، كونه يؤثر في مستقبل الإقليم نفسه ومستقبل الاستراتيجيات المحلية والإقليمية

والدولية المؤثرة في شكل وطبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم على مدى المستقبل القريب .

أما فيما يتعلق بإجراءات الحصار السياسي والاقتصادي التي فرضت على إقليم كردستان فقد جاءت بدافع درء أزمات المستقبل القريب التي يمكننا أن نتنبأ بها في ظل خطر التهديدات المتأتية من دول الجوار الإقليمي للعراق كما اعلنه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في استعداده للتدخل العسكري المباشر في حينها ، على الرغم من المبادرات الوطنية التي أعلنت من جانب القيادات العراقية من أجل تجميد نتائج الاستفتاء والبدء في حوار فعّال قادر على تسوية الأزمات . ولكن المعضلة الكبرى باتت في داخل البيت الكردي الذي بات منقسم على نفسه بقدر تعلق الأمر بقادة الأحزاب والقوى السياسية الكردية المختلفة في ظل حالة الفوضى والتشظي وانعدام الاتفاق بشأن الخروج بموقف موحد، لاسيما وإن الحزب الديمقراطي الكردستاني قد عدّ قرارات مجلسي النواب والوزراء العراقي بمنزلة الإنهاء لمبدأ الشراكة مع الدولة المركزية ، ليستمر هذا الوضع حتى بعد الانتخابات النيابية التي جرت في الثاني عشر من أيار عام ٢٠١٨ ، والشيء نفسه حصل بعد انتخابات إقليم كردستان التي أدت نتائجه إلى هيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني على أغلب مقاعده في الانتخابات التي جرت في الثلاثين من أيلول عام ٢٠١٨ [(١٦)] .

الجدول رقم (١) ** يبين فيه نتائج انتخابات برلمان إقليم كردستان لعام ٢٠١٨ [(١٧)] :

الحزب أو الكيان السياسي	نسبة التصويت	عدد المقاعد
الحزب الديمقراطي الكردستاني	أكثر من ٧٣٨ ألف صوتا (٤٣%)	٤٥ مقعدا
الاتحاد الوطني الكردستاني	أكثر من ٣٤٣ ألف صوتا (٢٠.١%)	٢١ مقعدا
حركة التغيير (كوران)	أكثر من ٢٠٠ ألف صوتا (١٢.٨%)	١٢ مقعدا
حركة الجيل الجديد	١٢٠ ألف صوتا (٨.٥%)	٨ مقعدا
الجماعة الإسلامية الكردستانية	١١٣ ألف صوتا (٧.٢%)	٧ مقعدا
تحالف نحو الاصلاح	٨٣ ألف صوتا (٥.٨%)	٥ مقعدا
تحالف العصر سردم	(١.٠٨%)	مقعدا واحدا
قائمة آزادي	---	مقعدا واحدا

الجدول رقم (٢) * يوضح فيه نسبة المقاعد وفقا للكوتا التعويضية في انتخابات برلمان إقليم كردستان لعام ٢٠١٨ :**

الحزب أو الكيان السياسي	عدد المقاعد وفقا للكوتا (التعويضية)
حزب التنمية التركماني	٢ مقعدا
حزب الاصلاح التركماني	٢ مقعدا
الجبهة التركمانية	مقعدا واحدا
الرافدين	مقعدا واحدا
الكلدان الآشوريين السريان	مقعدا واحدا
تحالف الاتحاد القومي	٣ مقعدا
الأرمن	مقعدا واحدا

المبحث الثالث: تحليل مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان :

تتحدد احتمالات مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان في المُضي نحو إجراء تفاهمات سياسية جديدة مع بقاء الأوضاع على ما هي عليها في ظل استثمار حكومة المركز للرفض الدولي والإقليمي لإجراءات الاستفتاء على تقرير المصير ، بسبب المخاوف من إحياء فكرة إقامة أي كيان دولة قومية للأكراد الذي بدوره يلحق الضرر الكبير بالقوميات الكردية المتواجدة على امتداد حدود جوارها الجغرافي الإقليمي للعراق حاضرا ومستقبلا . فضلا عن تزايد الرغبة لكلا الطرفين في التوصل إلى حلول ناجزة للمشكلات العالقة بشأن القضايا الخلافية الراهنة ، في ظل استثمار مقومات عوامل النجاح في هذا المسعى وبحسب ضرورات العمل السياسي الراهنة مع استثمار الاتفاقات السابقة التي جرت بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان بشأن إدارة المناطق المتنازع أو المُختلف عليها إن صحّ التعبير لحين استكمال مفاوضات تسوية الإشكاليات وفقا للمواد الدستورية النافذة التي تنظم شكل العلاقة بين المركز والأطراف للخروج من تداعيات مرحلة ما بعد الاستفتاء . ومن ثم العمل بشكل حثيث من أجل الخروج من مأزق الحلول الآنية التي كانت تفترض إدارة المناطق المتنازع أو المُختلف عليها وفقا لمبدأ الإدارة المشروطة مع المركز التي سمحت للإقليم في السيطرة على هذه المناطق ، مع بقاء تحمل الحكومة المركزية تكلفة الأعباء المالية وصرف مستحقات تقديم

الخدمات وفقا للميزانية العامة للدولة المُخصصة للإقليم ، فضلا عن استثمار الفرص المُتاحة حاليا في مفاوضات تشكيل الحكومة الجديدة القادمة في مرحلة ما بعد انتخابات الثاني عشر من أيار ٢٠١٨ ، على أمل الخروج بتفاهمات جديدة في إدارة ملفات أخرى تتعلق بالطاقة والنفط والعلاقات الخارجية وما سواها من القضايا الراهنة ، التي مازالت محل اختلاف وخلاف على حد سواء أيضا ؛ من أجل صيرورة النمط الأمثل في مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان .

مع الأخذ بالحسبان عدم وجود أتفاق سياسي مشترك ومسبق على ترتيب شكل العلاقات المستقبلية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في ظل استمرار النمط غير المستقر الراهن حاليا ، لا سيما منذ الاصرار على إجراء الاستفتاء على تقرير المصير ، بالمقارنة مع حالة تعاظم صلاحيات الإقليم نفسه في إدارة شؤونه التي لا تتطابق أصلا مع صلاحيات المحافظات العراقية الأخرى غير المنتظمة في إقليم ، والتي مازالت تعاني الشيء الكثير من نقص المشاريع الخدمية بسبب الأزمات السياسية و الاقتصادية الراهنة على حد سواء ، ناهيك عن انشغال الحكومة المركزية في مكافحة الإرهاب وتثبيت أسس الأمن السياسي والاجتماعي لضمان توطين وتمكين التجربة الديمقراطية الناشئة في العراق .

أما المُضي في تنظيم الاستفتاء فعلياً وعملياً فقد بدا واضحاً منذ السابع من حزيران عام ٢٠١٧ عندما جرى تحديد موعد تنفيذه سيما بعد تصريحات رئيس إقليم كردستان السابق (مسعود بارزاني) التي أكد فيها أن الوقت قد حان كي يُقرِّر الإقليم مصيره ، في ظل استثمارهم لفرص تأخر حسم تطبيق المادة (١٤٠) من الدستور العراقي النافذ ، سيما بعد انقضاء المدة الدستورية المحددة لها في معالجة ما يعرف بإشكالية المناطق المتنازع عليها ومشكلة مُحافظة كركوك وما سواها [١٨] .

المطلب الأول : فاعلية إجراءات الحكومة الاتحادية حيال تداعيات أزمة الاستفتاء :

تمكن مجلس النواب العراق من اصدار قرار تفويض الحكومة الاتحادية في السابع والعشرين من أيلول عام ٢٠١٧ لمعالجة تداعيات مرحلة ما بعد الاستفتاء ، لتجري عملية نشر القوات الاتحادية قرب حقول النفط في مُحافظة كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها مع إقليم كردستان . في الوقت الذي دعا فيه الأخير للدخول في حوار شامل لحل المشكلات العالقة مع الحكومة الاتحادية ، على الرغم من إصرار مجلس النواب على إلغاء نتائج الاستفتاء وما ترتب عليه من مخرجات ، وبعد انتهاء المهلة التي منحتها الحكومة الاتحادية للإقليم في التاسع والعشرين من أيلول من العام نفسه ، فرضت بغداد حظراً جوياً على الإقليم بأكمله وتوقفت كل الرحلات الدولية من مطاري مدينتي أربيل والسليمانية ، فضلاً عن استعادة السيطرة على المعابر الحدودية المشتركة مع إقليم كردستان بالتزامن مع التنسيق العسكري مع كل من إيران وتركيا [١٩] .

أما المحكمة الاتحادية العليا فقد اصدرت في السادس من تشرين الثاني عام ٢٠١٧ تفسيراً قانونياً يقضي بعدم امكانية انفصال أي منطقة أو محافظة من محافظات العراق كونه مخالف لبنود الدستور الاتحادي النافذ ، وقد أعلنت حكومة إقليم كردستان أنها تحترم قرار المحكمة أعلاه الذي يحظر انفصال الإقليم عن العراق كجزء من متطلبات الحفاظ على وحدة الدولة وسلامة أراضيه [٢٠].

وفي ظل تطورات مواقف دول الجوار الإقليمي للعراق جاء موقف الرئيس الأميركي (دونالد ترامب) حاسماً في عدم الانحياز إلى أي طرف من أطراف النزاع ، ناهيك عن دعوة الخارجية الأمريكية إلى إجراء الحوار لمعالجة الأزمة الراهنة ، مما أدى إلى خيبة أمل في الأوساط الكردية والتي عبرت عنها ممثلة إقليم كردستان في واشنطن (بيان سامي) عندما قالت إن الولايات المتحدة الأمريكية " شجعت بغداد وإيران وتركيا في كل خطوة "بقدر تعلق الأمر بقضية الاستفتاء ونتائجه . أما الخلافات بين الأحزاب الكردية فقد باتت واضحة بعد أن تفكك

التحالف الكردستاني في الانتخابات العامة السابقة في الإقليم، كما انفضّ تحالف الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي داخل مجلس النواب الاتحادي الذي عرف أول مرة ثلاث كتل كردية رئيسة هي كتلتا الحزبين فضلاً عن كتلة حركة التغيير (كوران). لاسيما وإن أغلب القوى السياسية الكردية كانت تؤيد تأجيل الاستفتاء على الرغم من الإجماع الكردي الظاهري حول قضية الاستفتاء، أما واقع الصراع الكردي – الكردي فيمكننا التكهن باستمراره خلال المدة القليلة القادمة(٢١) وهذا ما لا حظناه في اصرار الحزب الديمقراطي الكردستاني على تولي مرشحه لرئاسة الجمهورية (فؤاد حسين) مقابل إصرار مرشح الاتحاد الوطني الكردستاني على مرشحه (برهم صالح)، لينسحب الوضع نفسه على ترضية الطرف الأول (الحزب الديمقراطي الكردستاني) في تولي الحقائب الوزارية (حكومة عادل عبد المهدي الجديدة) المخصصة للتحالف الكردستاني بواقع ثلاث وزارات كجزء من تخفيف حدة الخلافات الحاصلة بين الجانبين داخل البيت الكردي حصراً . لا سيما وإن تأخر حسم الخلافات أبان الانتخابات النيابية العامة والمحلية السابقتين قد أثرَّ بشكل كبير في الصراع الحاصل من أجل كسب منصب رئيس الجمهورية الذي حسم كما لحضناه في الجلسة الثانية لمجلس النواب التي جرت في الثاني من تشرين الأول عام ٢٠١٨ لصالح مرشح حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (برهم صالح) ، في الوقت الذي كان فيه الحزب الديمقراطي الكردستاني يروم التوافق على مرشحه فؤاد حسين لصيرورة وضع مغاير والمُتمثل في تغيير موقع رئاسة الجمهورية وليس كما كان معمول به سابقا من حصة الاتحاد الوطني في رئاسة الجمهورية حصرا كما عهدناه مقابل ترك رئاسة إقليم كردستان للطرف الأول (٢٢) .

المطلب الثاني: خلافات وأزمات المستقبل القريب مع استمرار تسويات اللحظة الأخيرة:

على الرغم من الدعوات الإقليمية والدولية المطالبة بضرورة صيرورة ترتيبات جديدة لاحتواء الخلافات والأزمات من أجل حصرها في حدود الاختلاف ، وهذا أمر طبيعي من السهل تداركه خلال المرحلة القادمة وفقا للتفاهمات الثنائية التي ستفضي لا محالة إلى تسويات شاملة

. ولكن الواقع بين هذا وذاك محكوماً بجملة من الاشكاليات التي تمحورت حول النزاع ببعديه السياسي والقانوني بشأن المعابر الحدودية العراقية المشتركة مع تركيا وايران من جانب ، في الوقت الذي بقيت مبادرة أربيل التي طرحت في حينها بعد الاستفتاء من دون أي استجابة ؛ بسبب رغبة الإقليم في تجميد الاستفتاء ليس إلا ؛ ولكن الحكومة الاتحادية أصرت على إلغاء نتائجه بالكامل ، فضلا عن استمرار الخلافات والازمات بين القادة السياسيين الكُرد (حرب المواجهة بين اربيل والسليمانية) من جانب آخر [٢٣] . ناهيك عن رغبة الحكومة المركزية للدخول على خط الصراعات السياسية داخل الإقليم نفسه كونها المعنية بترتيب أوضاع الاستقرار السياسي والأمني بحكم صلاحياتها الدستورية الممنوحة لها ، لاسيما بعد اصدار محكمة تحقيق الرصافة في بغداد أمر إلقاء القبض بحق نائب رئيس إقليم كردستان كوسرت رسول في التاسع عشر من تشرين الأول عام ٢٠١٧ ؛ بسبب تصريحاته التي وصفت قوات الجيش و الشرطة الاتحادية في محافظة كركوك بالقوات المُحتّلة ، في الوقت الذي أعيدت فيه عملية فرض سيطرة الحكومة الاتحادية لسيادتها على محافظة كركوك والمناطق المتنازع أو المختلف عليها بين الإقليم ومحافظتي نينوى وديالى وما سواها من المحافظات العراقية المتاخمة له [٢٤].

من هنا يمكننا القول ان تسويات اللحظة الأخيرة للخلافات والأزمات ستكون مُلقاة على عاتق الجيل الجديد من القيادات الكردية ، والتي من دون أدنى شك ستكون مرهونة بحوارات من نوع آخر تجري مع الحكومة الاتحادية وفقا للرؤية التي تأتي بها حكومة رئيس الوزراء العراقي الجديد (عادل عبد المهدي) ، لنكون الأقرب لمسار التسوية والحل وليس التصعيد الذي سيجري وفقا لنوعية الطرح وطبيعة مضامين الأوراق التفاوضية التي ستطرح حتما في المستقبل القريب . لاسيما وإن شخصية رئيس الجمهورية الجديد (برهم صالح) سيكون لها الدور المحوري في ترتيب هذه الملفات التفاوضية ؛ بدءًا من مرحلة إعدادها بالتشاور مع القيادات الكردية في الإقليم حصرا ، وهي محاولة لتجاوز محنة الخلاف على منصب رئيس الجمهورية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني والحاصلة قبل انتخابه في الثاني من تشرين الأول

عام ٢٠١٨ ، وصولاً إلى صيرورة رؤية استراتيجية واضحة وشاملة لشكل العلاقات المستقبلية بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان والتي ستكون ضامنة لحقوق الجميع ومحافظة على مكتسبات الماضي القريب ، إذ لا بُدّ من وضع خطة عمل جديدة قادرة على رسم ملامح حقيقية لحدود ممارسة الصلاحيات المُختلف عليها والحاصلة ما بين الجانبين منذ عام ٢٠٠٣ حتى يومنا هذا.

أما النمط المُفترض لشكل العلاقات المستقبلية بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان سيكون هو الآخر مرهونا بمضمون الرؤية الاستراتيجية التي تحملها دور الجوار الإقليمي للعراق وبخاصة تركيا وإيران ، لا سيما وإن الأولى لا تروم أن يكون للطرف الثاني الهيمنة المطلقة في صيرورة الشكل المُبتغى منه لهذا النمط من العلاقة مع حساب نفاذية ميزان المصالح المتباينة حيال أزمات المنطقة وما سواه من قضايا. لأن المؤشرات باتت تظهر الرغبة التركية في أن يبقى للوضع الكردي تأثيرا في علاقاته المستقبلية حيال المركز، بمعنى إن ظهور تسيّد للرؤية الإيرانية في معالجة المشكلات يعني بقاء السيطرة على مشهد الأحداث المتوالية قرب حدودها الجغرافية خلال المرحلة الراهنة. وهذا ما لحضناه في ظل احتدام سياسة المحاور الإقليمية التي تشهدها المنطقة بأكملها منذ أزمة التدخل السعودي في اليمن ضمن ما يعرف بالتحالف العربي الذي تقوده المملكة العربية السعودية منذ الخامس والعشرين من آذار عام ٢٠١٥ تارة، مقارنة بطبيعة التوجهات الأمريكية بعد اعلان الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران في الثامن من أيار عام ٢٠١٨، والتي تروم هي الأخرى استثمار الفرص من الاخفاقات الحاصلة في تسوية أزمات المنطقة بأكملها، لتكون صاحبة الكلمة الأخيرة في ترتيب نمط العلاقات البينية المُفترضة حاضرا ومستقبلا تارة أخرى[٢٥].

المطلب الثالث : تحليل الإشكاليات الأخرى في مستقبل العلاقة :

إن تحليل الإشكاليات المؤثرة في مستقبل العلاقات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان سيبقى معتمدا على طبيعة أبعاد الملفات المطروحة حاليا على طاولة النقاش والحوار ومنها ما يتعلق بقضية كركوك والمادة الدستورية التي لم يحسم الخلاف والاختلاف بشأنها حتى وقتنا هذا

(المادة ١٤٠) ، وكذلك قضية اختيار مُحافظ جديد لإدارة المحافظة الذي مثّل المكوّن العربي بسبب الخروج عن المألوف والتوافقات السياسية السابقة ، مما يثير حفيظة إقليم كردستان وخصوصيته القومية في المحافظة نفسها (شخص المُحافظ نفسه)، فضلا عن قضايا أخرى تتعلق بكيفية إدارة ملفات الطاقة والمنافذ الحدودية والمطارات وما سواها من القضايا التي مازالت محل النزاع في حدود ممارسة الصلاحيات ؟ ولكن الأخطر في هذه الملفات تكمن في كيفية إعادة العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم إلى مرحلة ما قبل إجراء الاستفتاء على تقرير المصير؟ ناهيك عن إجراءات العمل الحكومية الجديدة التي تروم تثبيت أسس الأمن والاستقرار بعد الانتصارات الكبيرة التي حققتها القوات العراقية بمساعدة الحشد الشعبي المقدّس ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي ، لا سيما وإن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت تحذر من مخاطر عودة هذه التنظيمات ، مالم يجرِ العمل على ارساء مقومات المصالحة الوطنية وإعادة بناء السلام وفقا لمنظومة جديدة من العمل الضامنة لمبادئ التعايش السلمي بين مكونات المجتمع كافة ، ومن أجل الحفاظ على بقاء الدولة والمجتمع على حد سواء وضمن محددات هويته الوطنية الجامعة بالمحصلة النهائية، مع استثمار فرص الدعم الدولي والإقليمي المُتاحة للخروج بتسويات وطنية شاملة تجري بمساعدة جميع دول العالم .

ومن ناحية أخرى أدركت الولايات المتحدة الأمريكية خطورة الأوضاع الراهنة التي تجري في منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات السياسية المتسارعة التي تحدث من منطلق السعي نحو فرض واقع سياسي يلبي بعض مطامح القوميات من أجل إعلان الدولة ، من هنا أكد وزير الخارجية الأمريكي السابق " ريكس تيلرسون " في الثلاثين من أيلول عام ٢٠١٧ بأن بلاده لا تعترف باي خطوة أحادية الجانب من الأكراد لإعلان دولتهم المستقلة في المستقبل القريب ، على الرغم من مشورة القادة الكرد مسبقا حول الاستفتاء . أما الموقف الإيراني فقد أكده وزير الخارجية الإيراني " مُحَمّد جواد ظريف " في حرص بلاده على إقامة علاقات متوازنة تنطلق من رؤية مشتركة تأخذ بالحسبان بقاء الكرد من الأصدقاء الدائمين للجمهورية

الإسلامية في إيران ، والشيء نفسه ينطبق على الموقف التركي حيال أزمة استفتاء تقرير المصير في إقليم كردستان ؛ لأن كلا الدولتين معنيتين بقضايا القومية الكردية التي تأخذ حيزا مهما في إدراكها الاستراتيجي لأمن المنطقة بأكملها [٢٦] .

أمّا الاحتمال الآخر المرجّح في تحليل مستقبل العلاقة بين الحكومة الاتحادي وإقليم كردستان فسيكون مستنداً إلى مبدأ التوافق على الصيغة النهائية المناسبة التي تضمن استمرار الحوارات بمساعدة جميع الوساطات الدولية والإقليمية ، وصولاً إلى الخيار الأفضل في ترتيب تفاهمات التسويات السياسية التاريخية القادمة ، مع استثمار الفرص المُتاحة من مجيء جيل جديد من بعض القيادات السياسية في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية التي تولت المسئولية عقب انتخابات الثاني عشر من أيار عام ٢٠١٨ ، لا سيما وإن رئيس الوزراء الجديد (عادل عبد المهدي) يمتلك علاقات قوية مع الأكراد ولديه الفهم والتصور الواضحين بشأن كيفية معالجة الخلافات الحاصلة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان ؟ ناهيك عن تطلع الأخيرة إلى إعادة العلاقات إلى شكلها الطبيعي في ظل تسوية جميع الأزمات سيما أزمة محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها في المستقبل القريب ، والسعي نحو العمل المشترك لترتيب متطلبات المرحلة القادمة وفقاً لمبادئ تأمين الاستقرار السياسي المؤسسي وتمكين الديمقراطية الناشئة مع تثبيت أسس الأمن المجتمعي من أجل الأجيال القادمة .

استنتاجات البحث :

يمكننا أن نحدد أبرز استنتاجات البحث والتي تكمُن في إن إجراء الاستفتاء على تقرير المصير الذي قام به إقليم كردستان في الخامس والعشرين من أيلول عام ٢٠١٧ قد افرزت نمطاً جديداً من العلاقات مع الحكومة الاتحادية ، في الوقت الذي استثمرت فيه الأخيرة الرفض الدولي والإقليمي الشديدين في المُضي نحو رفض الانفصال لما له من تداعيات على مستقبل القوميات والأقليات على امتداد انتشارها قرب حدود الجوار الجغرافي للعراق . ولطالما توجد دول اقليمية لها من القوة العسكرية والنفوذ السياسي ما يمكنها في أن تفرض الوضع الذي تراه مناسبا ومتوافقا مع مصالحها قرب حدودها الجغرافية السياسية أيضاً،

وبحسب معادلة تأمين المصالح أو التهديد بها إذا ما تعرّضت للمخاطر في ظل تنامي الصراعات من أجل الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية الشاملة . وجميع هذه الإجراءات ستكون ضامنة للأمن والاستقرار في دولها على مختلف المستويات لمواجهة أي تصدع أو تداعيات سلبية على وحدة وأمن الوحدة الوطنية في دول منطقة الشرق الأوسط بالتحديد وفي ظل تداعيات مخاطر ظاهرة الإرهاب الدولي ؛ لا سيما وإن عالمنا الراهن بدأ يتخوف كثيرا من قضايا الانفصال التي باتت تهدد كيان الدولة والمجتمع ووجودهما سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة على حد سواء ، مما يتطلب العمل بشكل تضامني لإرساء مقومات السلم والسلام والاستقرار حاضرا ومستقبلا .

من هنا يمكننا تحديد أبرز استنتاجات البحث والتي تكمن في الآتي :

١ – الاستناد إلى منطق الحوار والتفاوض في ترتيب أولويات علاقات المستقبل بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان ، فضلا عن العمل من أجل تحقيق تسوية شاملة للأزمات والخلافات التي انتابت العلاقات البينية منذ عام ٢٠٠٣ .

٢ – مراجعة القوانين النافذة وإجراء التعديلات القانونية المناسبة بشأنها لفهم حدود ممارسة الصلاحيات بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في المركز ، لاسيما وإن المادة الاولى من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ قد أكدت في مضمونها على إن الدستور هو الضامن الحقيقي لوحدة العراق .

٣ – العمل بموجب أحكام المادة (١٠٩) من الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ التي نصّت على أن تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي ، وبما إن الجميع جزء من هذه المنظومة المؤسسية والقانونية فعليها الالتزام ببنود المواد الدستورية التي وضعتها منذ المراحل الأولى لصياغة الدستور الدائم .

٤ – رسم الملامح العامة للخطة الاستراتيجية المستقبلية الشاملة التي تروم الطبقة السياسية الحاكمة الراهنة المُضي فيها من أجل تنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان

بهدف تجاوز مواطن الضعف والخلل في شكل ومضمون العلاقات المتباينة بين الطرفين والحاصلة منذ عام ٢٠٠٣ ، مع استثمار فرص الشراكة الحقيقية المنتظمة بين جميع أطراف العملية السياسية الديمقراطية وبحسب نظرية تقاسم السلطة (التوافقية السياسية) التي جرت منذ عام ٢٠٠٥ .

٥ – الوعي الحقيقي بأن استمرار الأزمات والخلافات بين المركز والإقليم سيجعل الفرص مواتية للتدخل الدولي والإقليمي على حد سواء ، وصولا إلى فرض ترتيبات التسوية الشاملة للمشكلات بشكل فوقي وخارج إرادة القوى السياسية وشركاء العملية السياسية الديمقراطية في الداخل .

٦ – السعي الحثيث من أجل الحفاظ على حقوق كل القوميات والأقليات والخروج بخطاب سياسي موحد ضامن لوحدة العراق ومشروعها في الوحدة الوطنية سيما في مرحلة ما بعد الانتصارات الكبيرة المتحققة على التنظيمات الإرهابية المسلحة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي ، فضلا عن إرساء مقومات تدعيم الأمن السياسي والمجتمعي لضمان التمكين لهذه التجربة الديمقراطية الناشئة الحاصلة في العراق منذ عام ٢٠٠٣ .

٧ – إجراء المراجعة الشاملة في مضمون العلاقات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان للخروج بتقويم موضوعي لمواطن الضعف والقوة من أجل تجاوز الأولى واستثمار الثانية ، على أن تجري عملية التقويم وفقا للمصالح العليا للدولة العراقية التي تحفظ وحدة واستقرار الدولة والمجتمع على حد سواء حاضرا ومستقبلا .

٨ – العمل من أجل تمكين الجهد الحكومي المؤسسي في إرساء علاقات متوازنة بين المركز والأطراف وفقا للدستور والقوانين النافذة ، لضمان قوة الأولى ومن دون تسيّد الثانية على الأولى وبالشكل الذي تفرض إرادتها السياسية بالقوة على الاخرين جميعا ، بمعنى ضمان استثمار مقومات الثبات والاستقرار في العلاقات البينية الحاصلة منذ أكثر من عقد من الزمن ، على الرغم من الخلافات والاختلافات التي تحصل بين الحين والآخر على أن يجري ضبطها وفقا لمعادلة توازن المصالح المشتركة بين جميع شركاء الوطن على مدى المستقبل القريب.

*عقدت معاهدة سيفر في العاشر من آب عام ١٩٢٠ وصادقت عليها الدولة العثمانية بعد الهزيمة التي لحقت بها في الحرب العالمية الأولى ، وتضمنت المعاهدة التخلي عن جميع الأراضي العثمانية التي يسكنها غير الناطقين باللغة التركية ، فضلاً عن سيطرة دول الحلفاء عليها كونهم المنتصرين في تلك الحرب ، والتي أجبرت الدولة العثمانية على التنازل عن مساحات شاسعة من الأراضي التي كانت واقعة تحت نفوذها آنذاك .

(١)د. سعد ناجي جواد، الحركة القومية الكردية في إيران، – مجموعة باحثين ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في العالم الثالث ، مركز دراسات العالم الثالث ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ٤٩ .

(٢) حمد جاسم محمد ، استفتاء اقليم كردستان ومستقبل المناطق المتنازع عليها ، مركز الفرات للدراسات ، بغداد ، ١٢ / ٧ / ٢٠١٧ ، ص ٢ . وللمزيد من المعلومات يُنظر : د . حسين حافظ وهيب العكيلي ، مشكلة كركوك بين الحل الوطني والتدخلات الإقليمية ، مجلة المنار ، العدد / ٢ ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، بغداد ، شباط / آذار ٢٠٠٥ ، ص ٥٢.

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣ .

(٤) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها .

(٥) حارث حسن ، أزمة استفتاء كردستان: التعقيدات والخيارات ، تقارير ودراسات ، قناة الجزيرة ، قطر ، الدوحة ، ٢٤ / ٩ / ٢٠١٧ ، ص ١ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٢ .

(٧) عمار عباس محمود ، القضية الكردية اشكالية بناء الدولة ، المنهل للطباعة والنشر والتوزيع ، الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٦ ، ص ٥ .

(٨) محمد طالب حميد ، السياسة الخارجية التركية وأثرها على الأمن العربي ، المنهل للطباعة والنشر والتوزيع ، الأمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٦ ، ص ١٥٩.

(٩) منعم خميس مخلف ، الشكل الدستوري للنظام السياسي العراقي ، مجلة المستقبل ، مركز المستقبل للدراسات والبحوث ، بغداد ، العدد / ١ ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٢٠ – ٢١ .

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

(١١) حمد جاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

(١٢) يونس رشيدي ، الخلافات ومستقبل العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة المركزية في بغداد ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، ١٧ / ١٠ / ٢٠١٧ ، ص ١ . لاسيما وإن الإقليم قد أجرى محادثات مع حكومة بغداد خلال المدة ١٩٩١ – ١٩٩٦ ، من أجل الحصول على مزيد من الاستقلال المالي وتوسعة صلاحيات الحكم الذاتي (سيما مع بدء برنامج النفط مقابل الغذاء لاحقا)، بالمقارنة مع حجم معاناة الشعب العراقي بسبب الأزمات

الاقتصادية والمشكلات الدولية المحيطة به (مرحلة الحصار الاقتصادي المفروضة عليه وفقا لقرارات الأمم المتحدة)، والتي باتت مؤثرة فيه بشكل كبيركنتيجة طبيعية لتوقف الدعم الدولي للعراق آنذاك.المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(١٣) حارث حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ . لاسيما وإن(مسعود البارزاني) قد انتخب رئيسا لإقليم كردستان من قبل البرلمان خلال الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٣ ، وفي المرة الأخيرة مددت ولاية رئاسته للإقليم لمدة عامين تنتهي في العشرين من آب عام ٢٠١٥ ،وبحسب الاتفاق المبرم بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني في حينها ، إذ عدت أحزاب المعارضة الكردية هذا الإجراء انقلابا على البرلمان . للمزيد من المعلومات ينظر : انتهاء ولاية بارزاني ... بداية أزمة جديدة في كردستان ، متاح على الرابط : www.niqash.org/ar/articles/politics/3636: ، بتاريخ ١٦ / ٤ / ٢٠١٥ ، ص ١ .

(١٤) المصدر نفسه ، ص ٣ . لاسيما وإن حركة التغيير (كوران) تُعّد من الأحزاب الكردية التي أسسها السياسي الكردي "نوشيروان مصطفى" القيادي السابق في الاتحاد الوطني الكردستاني عام ٢٠٠٩ ، وهو من الاحزاب الكردية المعارضة التي حصلت على (٢٤) مقعدا في انتخابات برلمان إقليم كردستان عام ٢٠١٣ .

(١٥) عبد الجبار الجبوري ، ماذا بعد استفتاء كردستان وتداعياته...؟ وكالة يقين للأنباء ، العراق ، ٨ / تشرين الاول / ٢٠١٧ ، ص ١ .

(١٦) المصدر نفسه ، ص ص ٢ –٣ .

**الجدول من عمل الباحث .

(١٧) للمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع يُنظر الرابط الآتي : www.rudaw.net/arabic/kurdistan/0310201: ، بتاريخ ٣ / ١٠ / ٢٠١٨ .

***الجدول من عمل الباحث .

(١٨) حارث حسن ، أزمة استفتاء كردستان ، مصدر سبق ذكره ن ص ١ .

(١٩) استفتاء إقليم كردستان.. تفاصيل وتطورات ، موسوعة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، ١ / ١٠ / ٢٠١٧ ، ص ٢ . لا سيما وإن الجمهورية الإسلامية في إيران قد قامت بإغلاق معبرَي باشماخ و برويزخان الحدوديين مع إقليم كردستان ، فضلاً عن إجراء المناورات العسكرية المُشتركة بين القوات العراقية والتركية قرب معبر إبراهيم الخليل ، للمزيد من المعلومات يُنظر : تفاقم الخلافات بين قوى كردستان ، الحياة ، بيروت ، يُنظر الرابط : http://www.alhayat.com ، ٢ / ١٠ / ٢٠١٧ ، ص ١.

(٢٠) أربيل تؤكد احترام قرار المحكمة الاتحادية بحظر الانفصال، إنصات قناة العربية ، الإمارات العربية المتحدة، ١١/١٤/ ٢٠١٧.

(٢١) (بلا)، كردستان العراق : أربعة عوامل تحدد مستقبل الأزمة ، صحيفة المدن ، بيروت ، ١٢ / ١١ / ٢٠١٧ ، ص ص ١– ٢ .

(٢٢) فوز برهم صالح برئاسة العراق ، صحيفة المصري اليوم ، مصر ، ٢ / ١٠ / ٢٠١٨ .

(٢٣) الخلافات الكردية – الكردية تهدد طموح اقليم كردستان بالاستقلال ، اخبار سبوتنيك العربية ، روسيا ، ٣ / ٨ / ٢٠١٧.

(٢٤) محكمة عراقية تأمر بالقبض على كوسرت رسول نائب رئيس إقليم كردستان ، قناة ال **BBC** البريطانية ، ١٩ / ١٠ / ٢٠١٧ .

(٢٥) ثم قارن مع ، كردستان العراق ، المصدر السابق ذكره ، ص ٣ .

(٢٦) مستقبل كردستان العراق في حسابات واشنطن ، ٢٩ / ٩ / ٢٠١٧ ، برنامج من واشنطن ، إنصات قناة الجزيرة ، الدوحة ، قطر ، بتاريخ ٢٩ / ٩ / ٢٠١٧ .